

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/48/879
23 February 1994
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH/FRENCH

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والأربعون
البند ٣١ من جدول الأعمال

حالة الديمocrاطية وحقوق الإنسان في هايتي

رسالة مؤرخة في ٢٠ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة من
الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة

أتشرف بأن أشير إلى الحالة في هايتي التي أبلغت الجمعية العامة بشأنها آخر مرة في تقريري
المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٣ (A/48/532/Add.2).

أبلغني ممثل الخاص، السيد دانتي كابوتو، في ١٨ شباط/فبراير واليوم بأن الحالة في هايتي قد تدهورت إلى حد خطير في الأشهر القليلة الماضية حيث نشأت عقبات أمام تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنر. ويعيش شعب هايتي في ضائقة شديدة على الرغم من الجهود المبذولة للبقاء على تدفق المساعدة الإنسانية. وفي حين أنه ليس بوسعي أن أقدم تقريرا شاملًا ودقيقا، فمن الواضح أن حالة حقوق الإنسان تعاني أيضا تدهورا خطيرا.

وقد ظلت دوارة منبعثة مراقبة حقوق الإنسان المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية، البعثة المدنية الدولية إلى هايتي، في بورت أو برانس منذ إجلاء الجزء الأكبر من موظفيها في تشرين الأول/أكتوبر. وعاد مؤخرا عدد قليل من مراقبين حقوق الإنسان إلى هايتي من الجمهورية الدومينيكية أملاء في التمكّن من استئناف مهامهم. وعلى الرغم من الجهود التي بذلوها، فقد ثبت أن ذلك الأمر متذرع إلا على نطاق محدود، ويقتصر حصرا على العاصمة، بورت أو برانس. وبغير إحراز تقدم نحو تحقيق تسوية سياسية للأزمة عن طريق تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنر، فلن أتمكن من التوصية بأن تظل بعثة مراقبة حقوق الإنسان، البعثة المدنية الدولية، المشتركة بين الأمم المتحدة ومنظمة الدول الأمريكية في هايتي إلى ما لا نهاية.

ولذلك فهناك حاجة عاجلة إلى كسر الجمود الحالي. ومن هنا لايزال ممثلي الخاص يعمل بصورة مكثفة مع أصدقاء الأمين العام الأربع من أجل هايتي، وبالتشاور التام مع الأمين العام لمنظمة الدول الأمريكية، لتعزيز الاتفاق بين الأطراف بشأن الخطوات التي تتيح تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنر.

وقد حدثت خطوة هامة إلى الأمام في الفترة من ١٤ إلى ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ عندما عقد الرئيس أريستيد مؤتمراً في ميامي، فلوريدا، ضمن إطار الجهود المبذولة لتنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنر. وفي ذلك المؤتمر ظهر توافق في الآراء بشأن سلسلة من الخطوات التي ستتخذ لكسر الجمود الحالي، وقد لقي توافق الآراء هذا تأييداً من الرئيس أريستيد.

وفي الأيام الأخيرة، أجريت مشاورات أخرى في واشنطن بين الأعضاء القياديين لكل من مجلس البرلمان الهايتي، الذين يمثلون جميع الاتجاهات السياسية في ذلك البرلمان. وفي ١٩ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤، تلقيت رسالة من مجموعة تمثل أولئك البرلمانيين تبلغني فيها بالاستنتاجات التي تم التوصل إليها. وتجدون مرفقاً طبيه نص تلك الرسالة.

إنني أعتقد أن هذه التطورات هامة. ونتيجة لمؤتمر ميامي ومشاورات واشنطن، يمكن الآن القول إنه تم التوصل إلى اتفاق بين المؤيدین والمنتخبین والمعارضین للرئيس أريستید بشأن وضع خطة تتيح تحقيق الهدف الذي تشتد الحاجة إليه، ألا وهو كسر الجمود الحالي واستئناف التقدم في تنفيذ اتفاق جزيرة غوفرنر. ولذلك فإنني أوصي باسترجاع انتباه الجمعية العامة إلى الرسالة المرفقة.

وأغدو ممتناً لو تكررت بنقل هذه المعلومات إلى أعضاء الجمعية العامة.

(توقيع) بطرس بطرس غالى

مرفق

رسالة مؤرخة ١٩ شباط/فبراير ١٩٩٤ موجهة الى الأمين العام من وفد من البرلمانيين الهايتين

يهدي وفد البرلمانيين الهايتين، الذي يزور واشنطن بدعوة من مركز الديمقراطية، حياته البكم على كل ما أبدىتموه من اهتمام بحل أزمة بلادنا، وبالإشارة الى اللقاءات المختلفة المعقودة مع ممثلي المجتمع الدولي، يسره أن يتمنى له ضم مساعيكم الحميدة الى مبادراته الوطنية الرامية الى إزالة الجمود الذي يكتنف الأزمة.

والواقع إن شعب هايتي يكابد يوميا بعد تسعه وعشرين شهرا، وبخاصة منذ ما يقرب من ٤ أشهر، أحوال اليأس من جراء الأزمة السياسية والمؤسسية والمحظوظ. وفي هذا السياق، فإن البرلمان الهايتى، وهو تعbir عن الارادة الشعبية وأحد جهتين مؤتمتتين على السيادة الوطنية، لا يجد مناصا من تصدر السعي الى إيجاد حل منصف ليس له من هدف سوى كفالة البقاء الكريم للوطن المشترك.

ولما كان الوفد يدرك أن ما من دولة تستطيع العيش في عزلة عما حولها، وإذاء الموقف العصيب الذي تجتازه الأمة الهايتية، فقد قرر طرح اقتراح لازالة الجمود بغية تسوية الأزمة. ويستند هذا الاقتراح إلى اتفاق جزيرة غوفرنر، وميثاق نيويورك وقرار حلقة العمل ألف التابعة لمؤتمر ميامي الدولي المعقود أيام ١٤ و ١٥ و ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤ بدعوة من رئيس الجمهورية الذي حظى بتأييد المؤتمر وباهتمام بالغ من المجتمع الدولي. ويوصي هذا الاقتراح، ضمن جملة أمور، في المادة ٦ منه، رئيس الجمهورية بما يلي :

١ - "الشرع في تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة وفاق"

٢ - "استصدار قرار من المجتمع الدولي برفع الحظر بمجرد التثبت من:

(أ) خروج الجنرال سيدراس الى التقاعد المبكر بالضمانات الواردة في قرار العفو الصادر عن الرئيس؛

(ب) إقرار اختيار رئيس وزراء جديد

(ج) إقامة حكومة وفاق جديدة:

(د) عودة الأمن واحترام حقوق الإنسان.

ونحن نؤكد لكم كامل استعدادنا التام بوصفنا برلمانيين مسؤولين، لاتخاذ جميع التدابير فيما يتعلق بالتصويت على القوانين الأساسية مثل القوانين المتصلة بالعفو، وإنشاء جهاز للشرطة، وبالتعاون الدولي في المجالات العسكرية والتقنية والاقتصادية. كما إننا على استعداد لضمان إقرار اختيار رئيس الوزراء القائم طبقاً للمادة ١٣٧ من دستور هايتي.

وإننا لنعهد بخطبة تسوية الأزمة هذه إلى حسن تقديركم ونحن على ثقة من أنكم لن تتوادون عن الاستجابة لالتماسنا بمنحها أعلى أولوية وكامل الدعم المعنوي من جانب مؤسستكم.

وتجدون مرفقاً طيه نسخة من قرار حلقة العمل ألف المعقدة في ميامي، وهو القرار الذي نال تأييد الكثير من الشخصيات السياسية الهايتية ومن بينها رئيس مجلس الشيوخ فيرمان جان لوبي، وعضو مجلس الشيوخ لوك فلورينور، والأمين العام لـ (KONAKOM) فيكتور بيروا، الخ. (انظر التذييل).

والمحصود من هذا الاقتراح المقدم من وفد البرلمانيين هو أن يكون وسيلة فعالة وواقعية لإزالة ما يكتنف الحالة من جمود بغية ايجاد حل سريع للأزمة هايتي، الواقع إنه يهدف في المقام الأول إلى تهيئة الظروف المؤاتية التي من شأنها أن تسمح بالعودة التامة إلى النظام الدستوري.

ونحن إذ نضع أنفسنا تحت تصرفكم بالكامل تحسباً لأي اجتماع يحتمل عقده لإطلاعكم على طرائق التنفيذ، نظراً لاعتبارات الخاصة بمختلف القطاعات الضالعة في الأزمة، نرجو أن تقبلوا أسمى آيات تقديرنا.

(توقيع) ليونز جيسلان
عضو مجلس الشيوخ
(توقيع) فراتز روبيه أونديه
رئيس مجلس النواب

(توقيع) جان إيدي تالانديه دي جارдан
نائب/تحالف (MKN)
(توقيع) ريندار بير كابيل
نائب/(FNCD)

(توقيع) دولي بروتوس
نائب
رئيس المجموعة الاشتراكية الديمقراطية
(توقيع) إدموند ميرولد
نائب/(FNCD)

تذليل

مؤتمر ميامي الدولي المعقود في ١٤ - ١٥ - ١٦ كانون الثاني/يناير ١٩٩٤

قرار حلقة العمل ألف

- ١ - يؤكد مؤتمر ميامي الدولي تأييده لعودة رئيس الجمهورية جان برتران أريستيد إلى هايتي لممارسة ولايته الدستورية.
- ٢ - ويؤكد مؤتمر ميامي تمسكه باتفاق جزيرة غوفنرز وبميثاق نيويورك اللذين يشكلان في الوقت الراهن، أنساب إطار مرجعي لإيجاد مخرج سلمي للأزمة.
- ٣ - ويوصي المؤتمر الكتل البرلمانية والقوى السياسية الموقعة على ميثاق نيويورك بأن توحد جهودها لكتافة التنفيذ الفعال لاتفاق جزيرة غوفنرز وميثاق نيويورك.
- ٤ - ويطلب المؤتمر إلى المجتمع الدولي أن يواصل دعم جهود رئيس الجمهورية والقوى الديمقراطية الهايتية بغية إعادة النظام الدستوري. وانطلاقاً من هذه الروح، يطلب إلى المجتمع الدولي تنفيذ الضمانات المنوحة في جزيرة غوفنرز، ولا سيما تطبيق المادة ٥ من ذلك الاتفاق.
- ٥ - ويؤيد مؤتمر ميامي الدولي قرار الرئيس جان برتران أريستيد بالاستجابة إلى الالتماس المقدم من الجنرال سيدراس بإحالته إلى التقاعد المبكر.
- ٦ - ويوصي مؤتمر ميامي رئيس الجمهورية بالشروع في تعيين رئيس وزراء جديد وتشكيل حكومة وفاق. وبغية التمكن سريعاً من إزالة الجمود الذي يكتنف الأزمة، يوصي المؤتمر أيضاً رئيس الجمهورية بأن يستصدر من المجتمع الدولي قراراً برفع الحظر بمجرد التثبت مما يلي :
 - (أ) خروج الجنرال سيدراس إلى التقاعد المبكر مع منحه الضمانات الواردة في قرار العفو الصادر عن الرئيس؛
 - (ب) إقرار اختيار رئيس وزراء جديد؛

(ج) إقامة حكومة وفاق؛

(د) عودة الأمن واحترام حقوق الإنسان.

٧ - ويوصي المؤتمر بعد عودة الرئيس جان برتان أريستيد إلى مباشرة مهام منصبه في هايتي.

- - - - -